لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه ناقشت مع الجهات المعنية موضوع معامل الإسمنت في لبنان

الخميس 11 حزيران 2026

عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة لها عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2026/6/11 برئاسة النائب سجيع عطية وحضور مقرر اللجنة النائب محمد خواجة وكل من السادة النواب: إبراهيم منيمنة، أنطوان حبشي، حسين الحاج حسن، سليم عون، طه ناجي، عبد الكريم كبارة، أديب عبد المسيح، فيصل الصايغ، فؤاد مخزومي، ندى البستاني، ملحم طوق، بولا يعقوبيان، أيوب حميد، جميل السيد، فادي كرم، غياث يزبك، نزيه متى، مروان حمادة، بلال عبد الله، سيزار أبي خليل، محمد سليمان، طوني فرنجية، آلان عون، عدنان طرابلسي وقاسم هاشم.

كما حضر الجلسة:
- معالي وزير الإقتصاد والتجارة عامر البساط
- معالي وزير الصناعة جو عيسى الخوري
- معالي وزيرة البيئة تمارا الزين
- مدير عام وزارة البيئة برج هتجيان
- محافظ الشمال إيمان الرافعي
- رئيس إتحاد بلديات الكورة مالك فارس
- نقيب مهندسي بيروت فادي حنا
- نقيب مهندسي طرابلس شوقي فتفت
- نقيب مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية مارون الحلو
- المدير التنفيذي لشركة ترابة سبلين أديب الهاشم
- المدير التنفيذي لشركة الترابة اللبنانية توفيق طبارة
- المدير التنفيذي لشركة الترابة الوطنية جليل الدرزي

ناقشت اللجنة جدول أعمال جلستها والمخصّص للبحث مع الجهات المعنية موضوع معامل الإسمنت في لبنان.

إثر الجلسة قال النائب سجيع عطية:
"كما تعرفون، جلستنا كانت نتيجة الضغط الكبير في ارتفاع أسعار الإسمنت، لأنه كان هناك إقفال لمعلمين في الشمال وبالتالي نتيجة الضغط من الناس ونحن نقبل على موسم الصيف واعادة إعمار وهناك مئات الآلاف من العائلات توقفت أعمالها نتيجة التضخم المفاجىء بالأسعار، وبناء لطلب زملائي في اللجنة عقدنا جلسة حضرها وزراء البيئة والإقتصاد والصناعة ورؤساء لجان نيابية".

أضاف: "وصلنا إلى خلاصة عملية، ونبشر اليوم اللبنانيين ان شاء الله في نهاية الأسبوع المقبل سيكون الإسمنت موجوداً في كل لبنان وبأسعار مدروسة وفق وزارة الإقتصاد، وغداً صباحاً ستوقع وزيرة البيئة الموافقة على قرار المجلس الوطني للمقالع والكسارات، ويوم الإثنين صباحاً يكون عند محافظ الشمال من خلال وزير الداخلية وبأسرع وقت ممكن لدفع رسوم، وان شاء خلال الأيام القليلة المقبلة يعملون على إعادة صيانة المعامل للبدء بالعمل".

وتابع: "والحقيقة حصل تأخير، كنا نتمنى كلجنة نيابية أن تعطى مهلة إلى حين تنفيذ الشروط البيئية التي كانت طلبتها معالي وزيرة البيئة، وأوجه لها تحية، وهي تعمل على حل دائم واتفقنا على التوقيع من قبل وزيرة البيئة هذا الأسبوع ومن ثم وزارة الداخلية الأسبوع المقبل وإعطاء كافة التراخيص خلال اسبوع على أن يبدأ العمل والإنتاج وتعود الأسعار الى طبيعتها".

وأوضح النائب عطية أنه شكلت لجنة مع وزير الصناعة والإقتصاد للبحث بإمكانية إستيراد الأسمنت والتزام المعامل بكافة الشروط الفنية بدفع كل الرسوم المطلوبة وأيضاً بالتنمية المحلية للبلديات المحيطة وكذلك موضوع الأسعار لجهة البحث جدياً بهذا الأمر اي غلاء الأسعار لتستطيع المعامل ان تكمل".

وختم: "إنها حلول موقتة ويجب إيجاد حل دائم. المطلوب إعادة البحث بالمخطط التوجيهي العام بالمقالع والكسارات".